

تحليل جغرافي للأمن الغذائي في محافظة النجف عام 2009

أ.م.د. حسين جعاز ناصر
كلية التربية للبنات

م.م. نهاد خضير كاظم
كلية التربية للبنات

المقدمة:-

تعود مشكلة الأمن الغذائي في العراق ومنطقة الدراسة إلى سوء استغلال القطاع الإنتاجي - الزراعي لموارده الأرضية المتاحة فضلا عن عدة أسباب أهمها عنصر السكان والدخل، ونظرا لما يحتله الأمن الغذائي في منطقة الدراسة والعراق في الأمن القومي أهمية كبرى، تحتم على العراق الزاخر بإمكاناته الزراعية وثروته الحيوانية أن يُعجل باستثمار تلك الإمكانيات لسد النقص من الغذاء عن طريق زيادة إنتاج السلع الغذائية الإستراتيجية ولاسيما الحبوب (القمح، الرز) والمنتجات الحيوانية والزيوت النباتية، وقد تم تعويض ذلك النقص عن طريق الاستيراد من دول الجوار مما يضيف عبئا على الميزان التجاري العراقي لتسديد قيم السلع الغذائية. وسيتم هنا التركيز على الانتاج الزراعي نظرا لمساهمته في تحقيق الأمن الغذائي للفرد وسد حاجته من المواد الضرورية له خاصة محاصيل الحبوب التي تسد ما يقارب 63% من السعرات الحرارية التي يحتاجها الفرد والتي يقدر متوسطها بـ(2360 سعرة) وفقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة العالمية والتي تم تقديرها وفقا لنوع المناخ ونوعية الفرد (ذكر ام أنثى)، فضلا عن كونها من المواد الغذائية التي يمكن ان توفر لها الظروف الطبيعية والبشرية والمالية للتوسع الرأسي والأفقي.

انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي من 30% عام 2000 بالأسعار الجارية إلى 6% عام 2005، مما ساهم في زيادة استيراد السلع الغذائية وبنسبة 94% من حجم المستوردات الامر الذي ادى الى المشاكل الاقتصادية في العراق ومنطقة الدراسة على حد سواء.

ولهذه الأسباب ومن اجل التغلب على او تقليل مشكلة الأمن الغذائي في المحافظة جاء هذا البحث والذي يهدف إلى معرفة وتحليل أبعاد مشكلة الغذاء في محافظة النجف والأسس الجغرافية المعتمدة وتحديد حجم الطلب على الغذاء والتوقعات المستقبلية، والذي تطلب دراسة الطلب المتزايد على الغذاء والعوامل المؤثرة فيه ولاسيما عاملي السكان والدخل الفردي، وللوصول إلى الهدف المنشود ركز البحث دراسة هذه النقاط والعلاقات المتداخلة بينهما، حيث شمل البحث المباحث الآتية: المبحث الأول الإمكانيات الجغرافية في منطقة الدراسة، وتناول المبحث الثاني ضغط السكان على الأراضي الزراعية، في حين تناول المبحث الثالث معدل إنتاج الغذاء والطلب عليه والسكان والدخل في منطقة الدراسة فضلا عن الخلاصة.

المبحث الأول: الإمكانيات الجغرافية في منطقة الدراسة وأثرها في الإنتاج الزراعي

يتميز العراق بتعدد بيئاته الجغرافية والطبوغرافية والمناخية ما بين السهول والجبال والهضاب والصحاري، وفي منطقة الدراسة (محافظة النجف) فإن الإمكانيات الجغرافية تعتمد على ما تمتلكه المحافظة من أراضي صالحة للزراعية ووفرة المياه من نهر الفرات وفروعه، ورغم توفر الإمكانيات فإن القطاع للزراعي في منطقة الدراسة بقي متخلفاً كباقي محافظات القطر طيلة العقود الماضية وحتى الوقت الحالي. تعتمد المحافظة في سد احتياجاتها الغذائية على استيراد السلع الغذائية الزراعية من المحافظات الأخرى ومن خارج القطر، لذا سيتم تناول الإمكانيات الجغرافية من خلال الآتي:

١- الموقع الجغرافي

تقع محافظة النجف بين خطي طول (42°50' - 44°44') شرقاً ودائرتي عرض (29°50' - 32°21' شمالاً)^(١)، ولدراسة موقع منطقة الدراسة مدلول مكاني لأنه يعد عنصراً أساسياً في رسم شخصية إقليم المحافظة الجغرافي، ودراسة الموقع الجغرافي هي دراسة للعلاقات المكانية بمفاهيمها الطبيعية والاقتصادية، حيث أن التنوع في أقسام سطح المحافظة يمثل ميزة لموقعها الجغرافي، والذي يتألف من قسمين هما السهل الرسوبي والهضبة الغربية، ولمنطقة الدراسة امتداد على شكل مستطيل ضلعه القصير مع المملكة العربية السعودية، في حين يمثل ضلعها الشمالي الحدود مع محافظتي بابل وكربلاء وضلعه الشرقي الحدود مع محافظتي القادسية والمثنى، أما ضلعه الغربي فيتمثل بحدوده مع محافظة الانبار^(٢)، خارطة رقم (١).

2- أشكال السطح

تختلف تكوينات السطح في منطقة الدراسة إذ تتميز بالتنوع وتشتمل على منطقتين تضاريسيتين مختلفتين هما السهل الرسوبي والهضبة الغربية، ونتيجة لهذا التنوع اختلفت فيها ترسبات السهل الفيضي من مكان لآخر، فالترسبات الموجودة على حافته الغربية عبارة عن ترسبات رملية جلبتها الرياح من الهضبة الغربية، وتشكل هذه المنطقة نسبة (5%) من مساحة المحافظة والتي كانت تغمرها مياه الخليج العربي قبل بضعة آلاف من السنين^(٣)، ويمتد هذا السهل مع امتداد الحدود الإدارية لمنطقة الدراسة مع محافظتي بابل والقادسية، ويظهر على شكل شريط ضيق في جهاته الشمالية لاقترب حافة الهضبة منه حتى تبدو وكأنها جزء من منطقة السهل الرسوبي نظراً لاستواء وتجانس ظروف المناخ والنبات الطبيعي فوق الجزأين، ويتسع هذا الشريط عند مركز قضاء الكوفة وناحية العباسية وفي مركز قضاء المناذرة وناحية الحيرة نظراً لابتعاد حافة الهضبة في تلك الجهات^(٤)، فضلاً عن توفر شبكات والبنز وصلاحية المنطقة الزراعية في تلك المناطق المشار إليها.

(١) شمخي فيصل ياسر، تحليل جغرافي للأنماط الزراعية في محافظة النجف، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1988، ص1.

(٢) حسن جعاز ناصر، التباين المكاني لوفيات الأطفال الرضع في محافظة النجف، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1988، ص4.

(٣) كوردن هسند، الأسس الطبيعية لجغرافية العراق، ترجمة جاسم محمد الخلف، المطبعة العربية، بغداد، 1948، ص13.

(٤) سعد عبد الرزاق محسن، محافظة النجف (دراسة في جغرافية السكان)، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1988، ص40-42.

تصل الى (6ساعة) في شهر شباط وذلك بسبب ميلان الاشعة الواصلة فيه وكثرة الغيوم، فضلا عن ارتفاع الرطوبة النسبية. اما بالنسبة للمعدل السنوي لدرجات الحرارة المسجلة خلال العام 2009 فقد بلغت (25.55 م) وكان معدل درجات الحرارة الصغرى منها وصل الى (18.5 م) في حين ترتفع درجات الحرارة العظمى لتصل في معدلها الى (32.61 م). وتتباين هذه المعدلات خلال الفصلين الحار والبارد من السنة لتباين كمية الاشعاع الشمسي الواصل، وهذين العنصرين أثرا بدورهما على سرعة الرياح خلال هذا العام حتى بلغ المعدل العام لها (1.68 م/ثا) مما يشير الى اعتدال تلك السرعة في منطقة الدراسة. وما سبق ذكره ادى الى ان يسجل للرطوبة النسبية معدلا سنويا يصل الى (44.83%). ويظهر من الجدول نفسه بان المجموع السنوي لكميات الامطار الساقطة في منطقة الدراسة يبلغ (94.3 ملم) خلال العام 2009، وتتباين هذه الكميات في معدلات سقوطها شهريا، كما تمتاز بتذبذبها شهريا وفصليا. اما ما يخص كميات التبخر فنجد ان معدلها يكون مرتفعا نسبيا ويصل الى (3084.9 ملم)، وتتباين هذه المعدلات شهريا اذ تسجل اعلى قيم لها في شهر تموز نتيجة لارتفاع درجات الحرارة وانخفاض الرطوبة النسبية فضلا عن قلة او انعدام التبخيم وبالعكس خلال الفصل البارد من السنة اذ تسجل اقل قيم لها في شهر كانون الثاني.

يتضح مما سبق بان التنوع والتباين في الخصائص المناخية في منطقة الدراسة يشجع على زراعة مختلف المحاصيل الزراعية الغذائية، لكون ان الحدود العليا والدنيا التي تحتاجها تلك المحاصيل تقع ضمن ما متوفر من خصائص مناخية في المحافظة سواء المحاصيل الحقلية الرئيسية ام النخيل والخضروات الصيفية منها والشتوية، فضلا عن طول فصل النمو فيها، مما يفسح المجال امام زراعة مختلف المحاصيل بالشكل الذي يسهم بسد النقص في المواد الغذائية للسكان وصولا إلى إمكانية تحقيق الأمن الغذائي في المحافظة.

4- أشكال الترب:

تعد التربة من الموارد الطبيعية المهمة بوصفها المصدر الذي كان وما زال الإنسان يعتمد عليه في غذائه، وتتفاوت التربة في جودتها وصلاحيتها للإنتاج الزراعي، ومن ثم قابليتها على إعالة السكان في منطقة الدراسة.

ويسود منطقة الدراسة نوعان من التربة هما تربة السهل الرسوبي في قضائي المناذرة والكوفة وتربة الهضبة الغربية، وتتميز الأولى برواسب طموية غنية، وهي تربة مزيجية (تربة كتوف الأنهار)، وتمتاز بعمقها وصلاحيتها للإنتاج الزراعي، في حين تتصف تربة الهضبة الغربية برقتها وفقرها وهي تربة رملية كلسية^(٥).

(٥) حسن جعاز ناصر، مصدر سابق، ص2.

جدول رقم (1)
الخصائص المناخية في محافظة النجف خلال العام ٢٠٠٩

الشهر	ساعات السطوع الفعلي ساعة	درجة الحرارة م°			سرع الرياح م/ثا	الرطوبة النسبية %	كمية الامطار ملم	كمية التبخّر ملم
		الصغرى	العظمى	الاعتيادية				
ك٢	6.9	3.8	17.9	10.9	61	15.00 1	82.4	
شباط	6	10.5	22.8	16.7	58	10.8	132	
اذار	7.1	12.6	25.9	19.3	50	19.5	190.4	
نيسان	7.4	17.7	30.8	24.3	48	16.8	219.5	
مايس	8.8	24.6	38.6	31.6	39	0.2	295.6	
حزيران	9.4	4.28	44.3	36.4	30	0	369	
تموز	10.9	28.4	44.5	36.5	27	0	425.1	
اب	10.5	28.9	45.5	37.2	28	0	408.9	
ايلول	8.4	25	40.2	32.6	35	0	401.2	
تشرين ١	7.6	20.7	35.4	28.02	43	7.4	370.3	
تشرين ٢	7.9	12.1	24.7	18.4	58	5.1	105.9	
كانون ١	6.5	9.2	20.8	15	61	19.5	6.84	
المعدل	8.12	18.5	32.61	25.55	44.83	94.3	3084. 9	

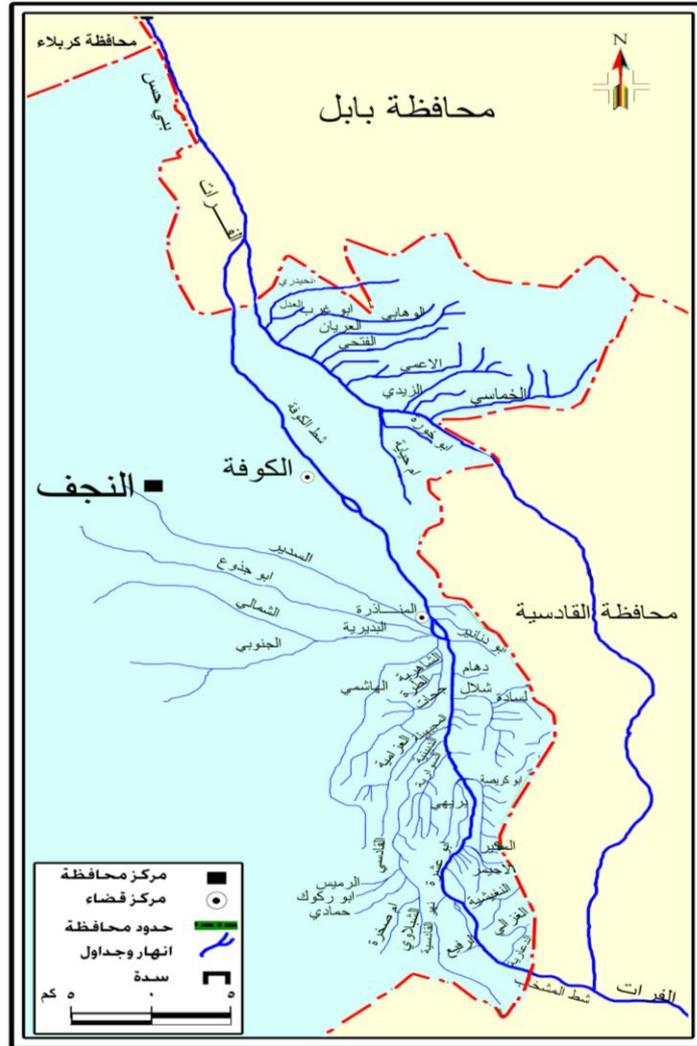
المصدر: وزارة النقل والمواصلات، الهيئة العامة للانواء الجوية والرصد الزلزالي، بغداد، بيانات (ع.م)، ٢٠٠٩.

5- الموارد المائية

تتوفر في منطقة الدراسة فرعين من نهر الفرات الأول شط الكوفة الذي يتفرع منه أربعة جداول هي (السد ير، البديرية، جحات، الهاشمي و.....)، والتي يعتمد عليها لري الأراضي الزراعية الواقعة في منخفض بحر النجف وناحية الحيرة وقسم من أراضي ناحية المشخاب، أما الفرع الثاني من نهر الفرات المسمى شط العباسية فيعد العمود الفقري للزراعة في ناحيتي العباسية والحرية، خارطة رقم (2)، ويدخل جدول بني حسن المنطقة من أقصى جزئها الشمالي الشرقي ويمر بالأراضي الزراعية لناحية الحيدرية^(١) وبذلك فان الموارد المائية تمتد من شمال المحافظة الى جنوبها مما يشجع على نمو وتطور النشاط الزراعي فيها.

خارطة رقم (2)
تفرعات نهر الفرات في المحافظة

^(١) شمخي فيصل ياسر، مصدر سابق، ص 74.



المصدر: صفاء مجيد المظفر، التباين المكاني لتلوث التربة في محافظة النجف، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الكوفة، 2007، ص51.

5- الأيدي العاملة الزراعية

تعد دراسة القوى العاملة في القطاع الزراعي من الدراسات السكانية المهمة، فقوة العمل هي المنشط الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالتغيرات التي تحدث في توزيع القوى العاملة حسب القطاعات والنشاطات تشير إلى اتجاهات التغيير في الاقتصاد المحلي والقومي على حد سواء.

ولذلك فإن دراسة حجم القوى الزراعية ومدى نموها وتوزيعها له أهمية في معرفة اتجاهات التغيير في توزيع القوى العاملة، لذا فإن عدد السكان العاملين بالزراعة في منطقة الدراسة بلغ

نحو (71635) نسمة عام 2006م^(٧)، وبنسبة 28% من مجموع العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولا تمثل هذه الأعداد من القوى العاملة عامل إنتاجي فقط وإنما عامل استهلاكي، إذ تعد منطقة الدراسة خاصة والعراق عامة سوقاً استهلاكية كبيرة بسبب ازدياد أعداد السكان وارتفاع مستويات دخولهم الفردية. وإذا ما قارنا نسبة العمالة الزراعية مع انخفاض الإنتاج الزراعي كما اشرنا سابقاً، إذ يتضح الانخفاض الشديد في إنتاجية العامل الزراعي، وقد ترجع بعض أسباب انخفاض إنتاجية العامل الزراعي في محافظة النجف خاصة والعراق عامة إلى سوء التغذية وخفض المستوى الصحي مع انخفاض مستويات المعرفة مما يقلل الرغبة في العمل أو الاهتمام به، فضلاً عن انتشار الأمية مما يؤخر استخدام الوسائل التقنية الحديثة في ميادين الإنتاج الزراعي. وهذا ما يتطلب توفيره كما ونوعاً على الرغم من كون محافظة النجف من المحافظات الزراعية من أجل المحاولة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي^(٨)، إذ احتلت نسبة متقدمة في إنتاج المحصول الزراعي^(٩)، قياساً بمساحة الأراضي الزراعية البالغة نحو (220350 دونم) عام 2010.

المبحث الثاني: ضغط السكان على الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة

يصل مجموع سكان محافظة النجف إلى 1215937 نسمة عام 2009، إلا أنهم لا يتوزعون بشكل متكافئ بين وحداتها الإدارية، إذ يحتل قضاء النجف المرتبة الأولى في حجم السكان الذي احتل نسبة 48.9% عام 2009، يليه قضاء الكوفة وبنسبة 16.9% لنفس العام ثم تأتي الوحدات الإدارية الأخرى بحسب تسلسل نسبها. أما الكثافة العامة في المحافظة فتبلغ 42.1 نسمة/كم² وهي أعلى من الكثافة العامة في العراق والبالغة 27.4% نسمة عام 2009^(٩). والكثافة العامة هذه لا تعد مؤشراً صادقاً لدرجة ضغط السكان على الأراضي الزراعية والموارد المتاحة، إذ يدخل في حسابها مساحات شاسعة غير معمورة كالصحاري التي تشكل نسبة 88.2% من مساحة المحافظة تشغلها ناحية الشبكة والقرى التابعة لها، لهذا فإن متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية^(١٠) هو المقياس الأفضل لبيان مقدار الضغط السكاني على

^(٧) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، ص 125.
^(٨) يمكن حساب الاكتفاء الذاتي من خلال قسمة صافي الإنتاج السنوي على مجموع الاستهلاك السنوي مضروباً في 100، راجع: صبري فارس الهيتي، دور استثمار الموارد الطبيعية في تحقيق الأمن الغذائي في العراق في زمن الحرب، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد 21، 1987، ص 14.
^(٩) أحمد يحيى عباس عنوز، شبكة الطرق البرية في محافظة النجف، دراسة في جغرافية النقل، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2010، ص 219.
^(١٠) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء السكاني والقوى العاملة، تقديرات السكان عام 2009، جدول رقم 1، ص 35.
 (١٠) عباس فاضل السعدي، التقييم الجغرافي لمشكلة الغذاء في العالم العربي، دارية الحرية للطباعة، بغداد، 1984، ص 91.

الأراضي الزراعية، ومما لاشك فيه إن قسماً من المساحات الزراعية في محافظة النجف تتعرض لضغط سكاني شديد، فيما يقتصر البعض إلى الأيدي العاملة لاستغلالها، وعليه فإن محافظة النجف خاصة والعراق عامة يعاني من مشكلة الاكتظاظ السكاني في بعض مناطقها كما في العاصمة بغداد ومنطقة الدراسة، إذ يشكل م.ق النجف المركز السكاني الأكبر وبنسبة 48.9% من نسب وحداتها الإدارية، ولبيان درجة ضغط السكان على الأراضي الزراعية يوضح الجدول رقم (2) متوسط نصيب الفرد من المساحات المزروعة عام 2009، ومنه يمكن استنتاج الآتي:

- 1- تمتع محافظة النجف بمساحة مزروعة بلغت نحو 219238 دونم عام 2009، ونصيب الفرد من الأراضي الزراعية بلغت نحو 5.5 دونم وهو أعلى معدل بين الوحدات الإدارية.
 - 2- احتل قضاء المناذرة المرتبة الأولى بنصيب الفرد من الأراضي الزراعية البالغ 3.6 دونم.
 - 3- جاءت ناحية الحيدرية بالمرتبة الثانية بنصيب الفرد من الأراضي المزروعة البالغ 3.01 دونم.
 - 4- يحتل قضاء الكوفة وناحية المشخاب المرتبة الثالثة من نصيب الأراضي الزراعية والتي تتراوح بين 2.5-2.6 دونم لكل منهما على التوالي.
 - 5- جاء م.ق النجف بالمرتبة الرابعة من نصيب الفرد من الأراضي الزراعية البالغ 2.2 دونم وهذا دليل على كون قضاء النجف مركز المحافظة وفيه فرص عمل أخرى غير الزراعة.
 - 6- جاءت ناحيتي الحرية والعباسية بالمرتبة الخامسة في نصيب الفرد من الأراضي المزروعة والتي تراوحت بين 1.5-1.8 دونم عام 2009.
 - 7- جاءت ناحية القادسية بالمرتبة السادسة من نصيب الفرد من الأراضي الزراعية وبنسبة 1.1 دونم وهي أقل نسبة في المحافظة.
 - 8- نظراً لاختلاف الكثافة السكانية بين الوحدات الإدارية للمحافظة، فإن نسبة الإنتاج الزراعي تختلف بين هذه الوحدات، فإذا قسمنا عدد العمال الزراعيين على إنتاج الحبوب مثلاً عام 2009 لتبين إن 3.2% عامل زراعي يسهم في إنتاج طن من الحبوب في محافظة النجف عام 2009، خارطة رقم (2) توضح هذه التفاصيل.
- يتضح مما تقدم وان بعض الأراضي الزراعية تعاني من ضغط سكاني شديد لقلة المساحات المزروعة والمستغلة، ووجود مساحات شاسعة غير مستغلة، فضلاً عن قلة إنتاجية الدونم الواحد من الأراضي الزراعية، كما هو الحال في قضاء المناذرة الذي يبلغ نصيب الفرد فيها 3.6 دونم من الأراضي الزراعي.

جدول رقم (2)

المساحات المزروعة ومتوسط نصيب الفرد منها في محافظة النجف عام 2009
بحسب وحداتها الإدارية

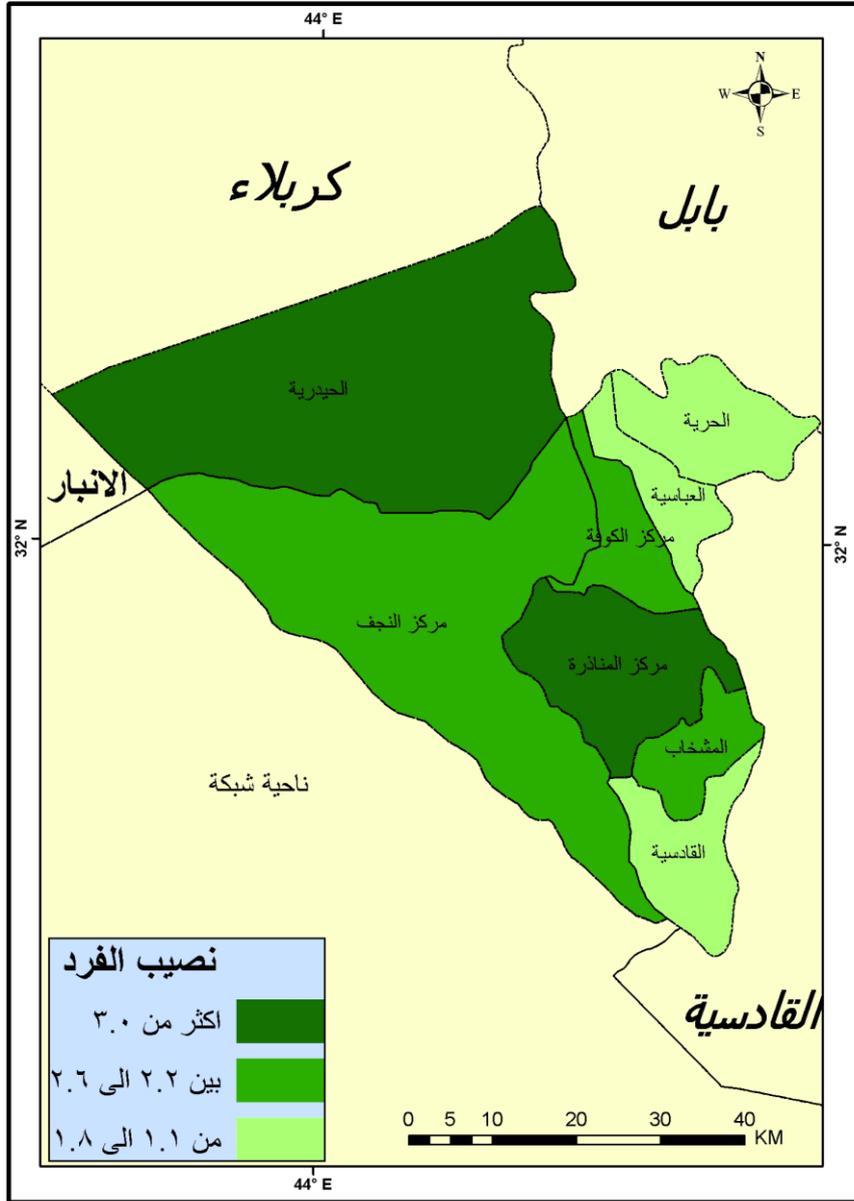
الوحدات الإدارية	المساحة المزروعة ألف دونم عام 2009	عدد السكان نسمة عام 2009	متوسط نصيب الفرد في المساحة المزروعة
ق. النجف	13514	595494	2.2
ن. الحيدرية	11976	36059	3.01
ق. الكوفة	8095	206023	2.5

1.8	89628	48133	ن. العباسية
1.5	30827	20238	ن. الحرية
3.6	101902	27882	ق. المنارة
2.6	96040	36715	ن. المشخاب
1.1	59964	52685	ن. القادسية
5.5	1215937	219238	المحافظة

المصدر:

- (1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء السكاني والقوى العاملة، تقديرات السكان عام 2009، جدول 1، ص35.
- (2) وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة النجف، قسم الإحصاء، بيانات (غ.م.)، 2009م.

خريطة (٣) التوزيع الجغرافي لمتوسط نصيب الفرد
من المساحات المزوعة لسنة ٢٠٠٩



المصدر: جدول رقم (2)

المبحث الثالث: معدل انتاج الغذاء والطلب عليه والسكان والدخل في منطقة الدراسة

أولاً: معدل انتاج الغذاء والطلب عليه:

يتضح مما سبق ان مشكلة الغذاء اصبحت من المشاكل الصعبة التي تواجه القطر والمحافظه على حد سواء، اذ تتناقص الكميات المنتجة من المواد الغذائية والسلع الزراعية باستمرار واتساع الفجوة الغذائية^(*) نتيجة لازدياد حاجات الاستهلاك من تلك المواد والسلع بسبب الزيادة السنوية السريعة في اعداد سكان محافظة النجف من 775042 نسمة عام 1977 الى 1215937 نسمة عام 2009^(١١)، وبمعدل سنوي بلغ 2.7 بالالف للمدة 1997-2007^(١٢)، فضلاً عن ارتفاع معدل الدخل الشهري للفرد بعد انهيار النظام السابق.

ان ازدياد سكان المحافظة الى ما يقرب من المليون والنصف بمعدل زيادة قدرها 4.4% سنوياً وهذه النسبة تمثل الحاجة الى توفير الطعام واستمرار طلب الغذاء، ومن هنا يتضح ان اكثر العوامل المؤثرة في معدل نمو الطلب على الغذاء هما عنصري السكان والدخل مما ساهم في زيادة حجم الطلب على الغذاء والمنتجات الزراعية والغذائية المختلفة ولاسيما ارتفاع معدلات النمو السكاني وزيادة اعداد السكان الحضر في المحافظة خاصة والعراق عامة، ويوضح الجدول رقم (3) الخصائص الاتية:-

1- يبلغ معدل الطلب على الغذاء في محافظة النجف 0.9 في حين يتباين معدل باقي الوحدات الادارية، اذ ارتفع في قضاء الكوفة الى 1.2 تلاها ناحية الحيدرية وبمعدل بلغ 0.8 وقضاء النجف 0.7، وفي قضاء المناذرة وناحية الحرية بلغ نحو 0.4 ثم جاءت ناحيتي العباسية والمشخاب بمعدل بلغ 0.3، في حين جاءت ناحية القادسية باقل معدل ونسبة 0.2.

2- لتلبية الاحتياجات الغذائية للمحافظة وحداتها الادارية فان القسم المتبقي من السلع الغذائية والزراعية تستورد من دول الجوار بالدرجة الاولى، اذ انخفض مستوى مساهمة القطاع الزراعي في عموم العراق الى 6% عام 2005 من قيمة الدخل بالاسعار الجارية، ويمكن اعتبار هذه النسبة كدالة على تأخر عجلة الانتاج الغذائي والزراعي مقارنة بالطلب عليه.

3- يمكن ترتيب الوحدات الادارية للمحافظة تنازلياً حسب معدل الطلب على الغذاء، قضاء الكوفة 1.2 ياتي بالمرتبة الاولى تليها ناحية الحيدرية 0.8، قضاء النجف 0.7، ناحية الحرية وقضاء المناذرة 0.4، في حين جاءت ناحية القادسية بالمرتبة الاخيرة وبمعدل 0.2، ومع تباين هذه النسب فان بالامكان التقليل من اثارها عن طريق معالجة المشاكل

^{*} يستخدم مفهوم الفجوة الغذائية لبيان الفارق بين الانتاج والتمتع منه للاستهلاك.
^{١١} وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء السكاني والقوى العاملة، تقديرات السكان عام 2009، جدول رقم (1)، ص 35.
^{١٢} حسين جعاز ناصر، الخصائص الديمغرافية- الجغرافية والمشكلات السكانية في العراق 1987- 2007، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثامن، العدد 10 / 2010.

التي تواجه القطاع الزراعي بشقبة النباتي والحيواني لرفع مستوى انتاجها لسد الحاجة المحلية والوطنية من هذه السلع.

4- اختلاف توزيع متوسط دخل الفرد في المحافظة عام 2009، فاعلى متوسط للدخل تركز في ناحية العباسية وبمتوسط بلغ 6.6 وفي ناحية المشخاب 5.8، فيما جاءت نواحي الحيدرية والقادسية بالمرتبة الثالثة وبمتوسط بلغ 4.8 لكل منهما على التوالي، وجاء قضاء المناذرة بمتوسط 4.7 وبالمرتبة الرابعة، في حين جاء قضاء الكوفة وناحية الحرية بمتوسط تراوح بين 4.4 و 4.1 على التوالي وهي اقل من معدل المحافظة والبالغ 4.5. خارطة رقم (٤).

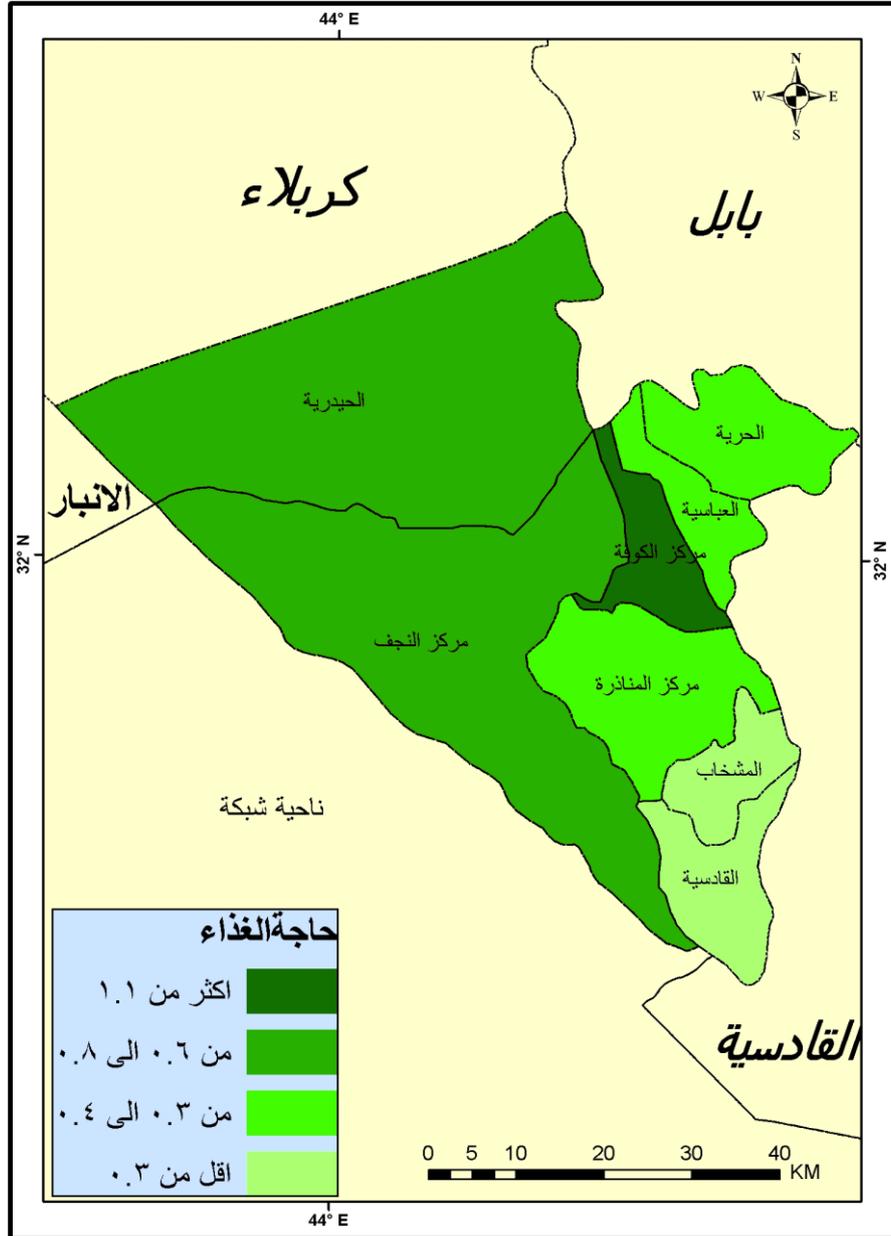
جدول رقم (3)
معدل نمو السكان ونتاج الغذاء والطلب عليه ودخل الاسرة في
محافظة النجف عام 2009

معدل نمو الحاجة الى الغذاء 2/3	معدل الانتاج الزراعي الغذائي (3)***	متوسط دخل الفرد بالدينار بالالف (2)**	معدل نمو السكان للمدة 1997- 2007* (1)	الوحدات الادارية
0.7	6.1	4.5	3.1	ق. النجف
0.8	5.4	4.8	1.7	ن. الحيدرية
1.2	3.6	4.4	2.2	ق. الكوفة
0.3	21.9	6.6	2.1	ن. العباسية
0.4	9.2	4.1	2.0	ن. الحرية
0.4	12.7	4.7	3.4	ق. المناذرة
0.3	16.7	5.8	3.5	ن. المشخاب
0.2	24.03	4.8	3.6	ن. القادسية
0.9	100	4.5	3.2	المحافظة

المصدر:

- * (1) هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد السكاني لعام 1997، محافظة النجف، جدول 22، ص 75.
 ** (2) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء السكاني والقوى العاملة، تقديرات السكان عام 2009، جدول رقم 32، ص 44.
 *** (3) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، ص 122.
 (4) وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة النجف، قسم الإحصاء، بيانات (غ.م) لعام 2009.

خريطة (٤) التوزيع الجغرافي لمعدل نمو الحاجة للغذاء لسنة ٢٠٠٩



المصدر: جدول رقم (3)

ثانياً: السكان والدخل في منطقة الدراسة:

يستخدم الدخل الفردي بمثابة مقياس احصائي لاطهار العلاقة بين السكان والموارد، وجملة الدخل الفردي لا تظهر مستويات المعيشة بين السكان، لذلك تحسب على اساس قسمة مجموع الدخل القومي على عدد السكان لاطهار متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي له اهمية كبيرة، اذ كلما ازداد نصيب الفرد من الدخل القومي زادت قوة الفرد الشرائية، وفي نفس الوقت تزداد الفرصة للدخار وتراكم رأس المال، وهذا يعني وجود علاقة وثيقة بين متوسط دخل الفرد والحالة الصحية في منطقة الدراسة، حيث يظهر الجدول رقم (4) الارتباط بين متوسط الدخل الفردي ومعدل المواليد الخام ومعدل وفيات الاطفال الرضع، اذ تتباين العلاقة بين هذه المعدلات ومتوسط الدخل الفردي، ومن الجدول رقم (4) تظهر العلاقة، اذ ينخفض معدل وفيات الرضع الى 49.6 بالالف مع ارتفاع ملحوظ لدخل الفرد في قضاء النجف والبالغ 451 الف دينار، وحيث ينخفض الدخل الفردي الى 414 الف دينار في ناحية الحرية والى 470 الف دينار في قضاء المناذرة وفي ناحية المشخاب يرتفع الى 582 الف دينار اذ يرتفع معدل وفيات الاطفال الرضع الى 125 بالالف، 4،78 بالالف، 127 بالالف، 107 بالالف للوحدات الادارية على التوالي. اذ تتضح العلاقة بين هذه المتغيرات مما يثبت صحة العلاقة بين الامن الغذائي والمؤشرات الصحية، اذ تتباين العلاقة بين متوسط دخل الفرد والمتغيرات المختلفة الصحية والغذائية والاجتماعية والاقتصادية، ويوضح الشكل رقم (1) هذه العلاقة.

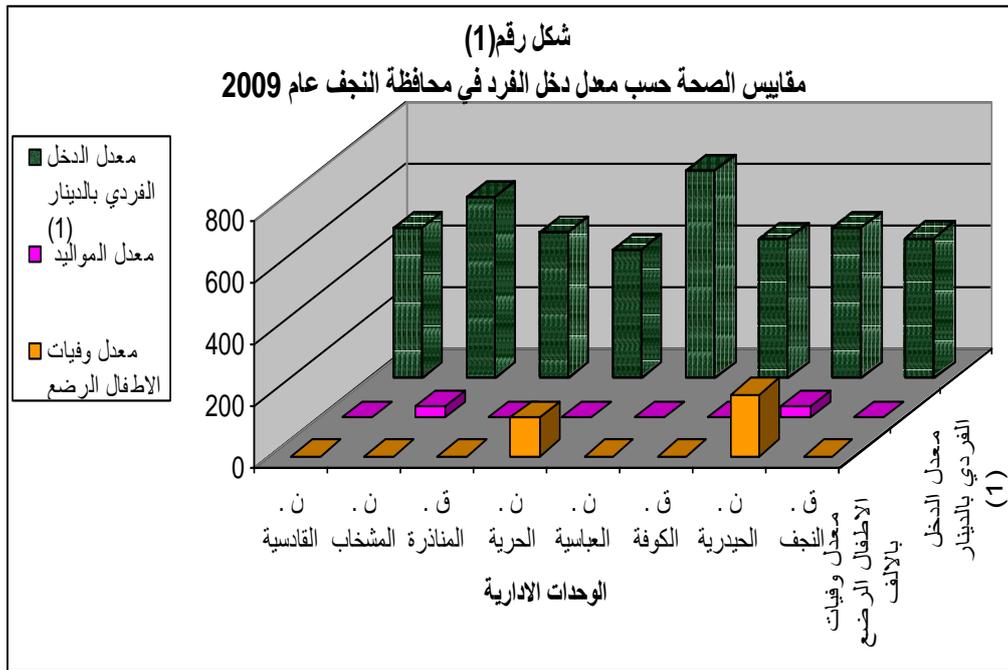
جدول رقم (4)

مقاييس الصحة حسب معدل الدخل الفردي في محافظة النجف عام 2009

الوحدات الإدارية	معدل الدخل الفردي بالدينار (1)	معدل المواليد الخام بالالف	معدل وفيات الأطفال الرضع بالالف
ق. النجف	451	27.5	49.6
ن. الحيدرية	481	31	200
ق. الكوفة	449	25.7	56.6
ن. العباسية	665	30.5	106.3
ن. الحرية	414	24.7	125
ق. المناذرة	470	29.9	78.4
ن. المشخاب	582	31	127.2
ن. القادسية	482	31.3	107.1
المحافظة	454	27.9	71.6

المصدر:

- (1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تحليل الأمن الغذائي والوفيات الهشة في العراق، ص122.
- (2) نوال صافي علوان، تحليل العلاقات للخصوبة السكانية في محافظة النجف للمدة 1987-2007، رسالة ماجستير (ع.م) مقدمة إلى كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2010، ص36.



المصدر: جدول رقم (4)

Abstract الخلاصة

- اوضح البحث في فقراته السابقة نتائج عدة يمكن ايجازها بما يلي:-
- 1- هناك امكانية لتحقيق الاكتفاء الزراعي والغذائي وصولا لتحقيق الامن الغذائي للمحافظة ولباقي محافظات القطر نتيجة لتوفر ظروف الاكتفاء من سطح وخصائص مناخية وترب خصبة وموارد مائية من نهر الفرات وفروعه في المحافظة.
 - 2- على الرغم من صغر مساحة الاراضي الزراعية والتي لا تزيد نسبة نصيب الفرد منها على مستوى المحافظة عن 5.5، وتقل في ناحية المشخاب الى 1.1، الا انه يمكن تحقيق الامن الغذائي في المحافظة من خلال استثمار الموارد المتاحة فيها بشكل جيد ومن خلال استخدام الاساليب والوسائل العلمية الحديثة التي تحقق ذلك.
 - 3- هناك تباين في مستويات الدخل الفردي بين الوحدات الادارية للمحافظة، بينما تمتلك ناحيتي المشخاب والعباسية اعلى متوسط حيث تتراوح بين 5.8 و 6.6 لكل منهما على التوالي، في حين جاءت ناحية الحرية بالمرتبة الاخيرة وبمتوسط بلغ 4.1 والذي ينعكس على القدرة الشرائية للفرد مما يؤدي الى زيادة استهلاك الغذاء وبالتالي ظهور نقص في سد الحاجة الى الغذاء.
 - 4- يعاني القطر عموما والمحافظة (منطقة الدراسة) خصوصا من الاكتظاظ السكاني، لاسيما مركز قضاء النجف الذي يعد المركز السكاني الرئيسي وهذا بدوره ادى الى انخفاض المستوى المعاشي وعدم استغلال الاراضي الزراعية بصورة التي لاتزيد عن (219328) دونم عام 2009 بصورة صحيحة.
 - 5- يتباين معدل نمو الحاجة للطلب على الغذاء بين وحدات منطقة الدراسة الادارية، فاعلى معدل كان في قضاء الكوفة والبالغ 1.2 جاء بعده ناحية الحيدرية وبمعدل 0.8 وقضاء النجف 0.7، في حين جاءت ناحية القادسية باقل معدل والبالغ 0.2 وهو اقل من معدل المحافظة والبالغ 0.9.
 - 6- وجود علاقة بين الامن الغذائي والمؤشرات الصحية ولاسيما معدل المواليد الخام ومعدل وفيات الاطفال الرضع من خلال مؤشر الدخل الفردي في منطقة الدراسة.
 - 7- هناك امكانية لرفع انتاجية العامل في المناطق الزراعية من خلال تحسين الوضع الصحي والمعاشي له في تلك المناطق، فضلا عن والعمل على نشر الوعي الثقافي والاعلامي للعاملين في هذا القطاع حول اهمية النشاط الزراعي ومدى مساهمته في تحقيق الامن الغذائي.

المصادر

- ١- السعيدى، عباس فاضل، التقييم الجغرافي لمشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1984.
- ٢- صافي، نوال علوان، تحليل العلاقات للخصوبة السكانية في محافظة النجف للمدة 1987-2007، رسالة ماجستير (غ.م) مقدمة الى كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2010.
- ٣- عنوز، احمد يحيى عباس، شبكة الطرق البرية في محافظة النجف، رسالة ماجستير (غ.م) مقدمة الى كلية الاداب، جامعة الكوفة، 2010.
- ٤- محسن، سعد عبد الرزاق، محافظة النجف، دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير (غ.م) مقدمة الى كلية الاداب، جامعة البصرة، 1988.
- ٥- المظفر، صفاء مجيد، التباين المكاني لتلوث الترب في محافظة النجف، رسالة ماجستير (غ.م) مقدمة الى كلية الاداب، جامعة الكوفة، 2007.
- ٦- المنشأة العامة للمساحة، بغداد، خريطة العراق الادارية، 2009.
- ٧- ناصر، حسين جعاز، التباين المكاني لوفيات الاطفال الرضع في محافظة النجف، رسالة ماجستير (غ.م) مقدمة الى كلية الاداب، جامعة بغداد، 1988.
- ٨- هسند، كوردن، الاسس الطبيعية لجغرافية العراق، ترجمة جاسم محمد الخلف، بغداد 1948.
- ٩- الهيتي، صبري فارس، دور استثمار الموارد الطبيعية في تحقيق الامن الغذائي في العراق في زمن الحرب، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد 21، 1987، ص 14.
- ١٠- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تحليل الامن الغذائي والفئات الهشة في العراق 2007.
- ١١- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء السكاني والقوى العاملة، تقديرات السكان عام 2009.
- ١٢- وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة النجف، قسم الاحصاء، بيانات (غ.م) لعام 2007.
- ١٣- وزارة النقل والمواصلات، الهيئة العامة للانواء الجوية والرصد الزلزالي، بغداد، بيانات (غ.م)، 2009.
- ١٤- ياسر، شمخي فيصل، تحليل جغرافي للأنماط الزراعية في محافظة النجف، رسالة ماجستير (غ.م) مقدمة الى كلية الاداب، جامعة البصرة، 1988.

الهوامش

- (١) شمخي فيصل ياسر، تحليل جغرافي للأنماط الزراعية في محافظة النجف، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1988، ص 1.

- ٢) حسن جعاز ناصر، التباين المكاني لوفيات الأطفال الرضع في محافظة النجف، رسالة ماجستير(غ.م)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1988، ص4.
- ٣) كوردن هسند، الأسس الطبيعية لجغرافية العراق، ترجمة جاسم محمد الخلف، المطبعة العربية، بغداد، 1948، ص13.
- ٤) سعد عبد الرزاق محسن، محافظة النجف(دراسة في جغرافية السكان)، رسالة ماجستير(غ.م)، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1988، ص40-42.
- ٥) حسن جعاز ناصر، مصدر سابق، ص2.
- ٦) شمخي فيصل ياسر، مصدر سابق، ص74.
- ٧) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، ص125.
- * يمكن حساب الاكتفاء الذاتي من خلال قسمة صافي الانتاج السنوي على مجموع الاستهلاك السنوي مضروباً في 100، راجع: صبري فارس الهيتي، دور استثمار الموارد الطبيعية في تحقيق الامن الغذائي في العراق في زمن الحرب، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد21، 1987، ص14.
- ٨) احمد يحيى عباس عنوز، شبكة الطرق البرية في محافظة النجف، دراسة في جغرافية النقل، رسالة ماجستير(غ.م)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2010، ص219.
- ٩) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء السكاني والقوى العاملة، تقديرات السكان عام 2009، جدول رقم 1، ص35.
- ١٠) عباس فاضل السعدي، التقييم الجغرافي لمشكلة الغذاء في العالم العربي، دارية الحرية للطباعة، بغداد، 1984، ص91.
- * يستخدم مفهوم الفجوة الغذائية لبيان الفارق بين الانتاج والتمتع منه للاستهلاك.
- ١١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء السكاني والقوى العاملة، تقديرات السكان عام 2009، جدول رقم(1)، ص35.
- ١٢) حسين جعاز ناصر، الخصائص الديمغرافية- الجغرافية والمشكلات السكانية في العراق 1987- 2007، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثامن، العدد

ملحق رقم (1)

متوسط الدخل الفردي والانتاج الزراعي في محافظة النجف عام 2009

ت	الوحدات الادارية	معدل الدخل الفردي بالدينار بالالاف	مساحة الاراضي الزراعية (دونم)
1	ق. النجف	451	13514
2	ن. الحيدرية	481	11976
3	ق. الكوفة	449	8095
4	ن. العباسية	665	48133
5	ن. الحرية	414	20238
6	ق. المناذرة	470	27882
7	ن. المشخاب	582	36715
8	ن. القادسية	482	52685
	المحافظة	454	219238

المصدر:

(1) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تحليل الامن الغذائي والفئات الهشة في العراق 2007، ص122.

(2) وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة النجف، قسم الاحصاء، بيانات (غ.م) لعام 2009.